



## أفريقيا التي نريدها:

# خطة طريق لصانعي السياسة ناتجة عن الأزمات المتعددة

بقلم أنطونيو م. أبيدرو\*

نتج عن الصدمات المتزامنة- المتمثلة في التأثيرات المتتالية لوباء كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا والكوارث الطبيعية الجسيمة -تآكل مكاسب التنمية التي تحققت في أفريقيا. يواجه 149 مليون أفريقي حالياً، لم يعانون من الفقر سابقاً، خطر الوقوع في براثن الفقر، كما أن تزايد أعداد الفقراء والضعفاء يجعل من الصعب سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. علاوة على ذلك، أصبحت أفريقيا لها النصيب الأكبر من فقراء العالم، مما سيكون له تأثيراً حتمياً بعيد المدى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية أفريقيا التي نريدها.

وتمثل الأزمة، مهما كانت جسيمة، فرصة لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة المجتمعين في أديس أبابا في الفترة من 15 إلى 21 مارس 2023، لبذل جهود متضافرة من أجل تقديم حلول ملموسة. يجب أن يسفر موضوع المؤتمر، تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه عدم المساواة والضعف، عن إجراءات طويلة الأجل لدفع القارة إلى الأمام على طريق الازدهار.

أولاً، من الضروري اتخاذ إجراءات حقيقية لتقليل التكلفة العالية للتجارة. ويمكن أن يكون لذلك تأثير في التخفيف من عبء توفير سلع بأسعار معقولة للأسر الفقيرة المتضررة بشدة والتي تنفقر إلى الصحة والتعليم والفرص المفيدة. لقد حان الوقت أيضاً للإسراع في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تُعد بمثابة أداة قوية للحد من الفقر. وشملت وعود منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية جميع القطاعات الاقتصادية، لتقدم مساراً جديداً للنمو على نطاق واسع. فيما يتعلق بقطاع الأغذية الزراعية، بما له من أهمية بالغة في التغلب على نقاط الضعف المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي لأكثر من 300 مليون أفريقي متضرر، تُظهر تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن هذا القطاع سيحقق 43.3 مليار دولار أمريكي إضافية من عائدات التجارة بحلول عام 2045 إذا تم التعجيل بالاتفاق. وهناك الكثير من الفرص الإضافية في قطاعات مثل الأدوية والمركبات ومعدات النقل والمعادن والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية.

ثانياً، لا بد من تضمين العمل المناخي في وضع السياسات وتنفيذها. نحن نعيش في ظل التأثير المدمر للأحداث المناخية التي أدت إلى هجرة وتشريد حوالي 85 مليون شخص في المنطقة. وقد ساهم بالفعل ارتفاع درجات الحرارة في خفض متوسط نمو الإنتاجية الزراعية بمقدار الثلث، في حين تواجه البلدان الساحلية في القارة، والبالغ عددها 38 بلداً، تهديدات مرتبطة بالمناخ لاقتصاداتها الزرقاء. ولا تُعد أزمة المناخ قضية هامشية؛ إنها تؤدي إلى تفاقم الفقر من خلال تأثيرها على الحياة وسبل العيش والاقتصاد. ويمكن للحكومات تمويل التنمية من خلال حلول التمويل الأخضر المبتكر، مثل الاستثمار في احتباس ثاني أكسيد الكربون القائم على الطبيعة والذي يمكن أن يوفر ما يصل إلى 30٪ من احتياجات الاحتباس في العالم. ويمكن حشد ما يصل إلى 82 مليار دولار أمريكي سنوياً من أرصدة الكربون القائمة على الطبيعة في إفريقيا، على أساس أن سعر الكربون يبلغ 120 دولاراً أمريكياً لكل طن.

الأمر الأهم هو أن إنقاذ القارة من هذه الأزمات يتطلب معالجة العيوب الأساسية التي يستند إليها الهيكل المالي الدولي والعمل على تحقيق إصلاحات دائمة. أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في كلمته قائلاً:



"تضاعف الأزمات المتعددة الحالية من حدة الصدمات التي تعاني منها البلدان النامية - يرجع ذلك إلى حد كبير إلى النظام المالي العالمي غير العادل، قصير الأجل، والمعرض للأزمات، والذي يزيد من تفاقم عدم المساواة". يعد إصلاح النظام أمراً أساسياً للحد من تقلص الحيز المالي والسماح للبلدان الأفريقية بالحصول على تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة بشروط إقراض أفضل من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وسط مخاطر متزايدة من ضائقة الديون. وتعتبر هذه الأموال ضرورية لبدء دورة جديدة من النمو المستدام وتجديد مناخ الأعمال والابتكار، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للفقراء، على سبيل المثال، من خلال تدابير الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم كل من تخفيف خدمة الديون وإعادة الهيكلة للبلدان الأشد تضرراً وتمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الديون لمجموعة العشرين كذلك في خلق الحيز المالي لنوع الإنفاق العاجل المطلوب.

يجب على الوزراء الأفارقة تكثيف التأييد لدعم دعوة الأمين العام لوضع إطار مشترك معدل لمجموعة العشرين من أجل إعادة هيكلة سداد دين على نحو فعال ومسار سريع ونطاق واسع. علاوة على ذلك، إذا تمكنت بنوك التنمية متعددة الأطراف من توسيع حجم الإقراض، بما في ذلك الإقراض الميسر، فقد يغير ذلك قواعد اللعبة بالنسبة للبلدان المتعثرة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة قواعد رأس المال، والاستفادة بشكل أفضل من رأس المال الحالي وتنفيذ توصيات لجنة مراجعة أطر كفاية رأس المال لمجموعة العشرين، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، كلما استمرت حاجة البلدان الأفريقية إلى موارد عاجلة، كلما تطلب حافز أهداف التنمية المستدامة، الذي دعا إليه الأمين العام، جولة جديدة من حقوق السحب الخاصة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العائد الاقتصادي على التنمية المستدامة.

من أجل الملايين من الأفراد الذين لم يعانون من الفقر سابقاً والفقراء الذين يواجهون مستقبلاً مليئاً بالضعف المزمن، يمكن لصانعي السياسات في أفريقيا استخدام هذا الاجتماع، قبل انعقاد اجتماعات الربيع للبنك الدولي / صندوق النقد الدولي، لقلب الموازين نحو تغيير هادف طويل الأمد.

أنطونيو بيدرو - الأمين التنفيذي بالإنابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

@ECA\_OFFICIAL